

## «نفط الكويت»: أمر تغييري بـ14,5 مليون دينار مع «دايلم»

علمت «الأنباء» من مصادرها ان شركة نفط الكويت أصدرت أمرا تغييريا بقيمة 14,5 مليون دينار مع شركة دايلم الصناعية لتزويد نظام أجهزة قياس في مختلف شبكة المستهلكين. وقالت المصادر ان نفط الكويت أدخلت تعديلات كبيرة على شبكة المستهلكين وذلك نظرا لمستجدات طرأت على الدراسات التصميمية والتفصيلية التي نفذها المستشار الفني للمشروع. ونكرت المصادر ان الأمر التغييري للمشروع لم يتعد ما نسبته 25٪ من إجمالي العقد، حيث تبلغ قيمة العقد الإجمالية 60 مليون دينار.

صفحة أسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

# النفط والغاز

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## مجاميع اقتصادية تضغط لإعادة تشكيله من جديد لمواجهة التحديات

# أسعار النفط.. هل تشعل مجلس إدارة «مؤسسة البترول»؟



مؤسسة البترول أمام تحد جديد في ظل الانخفاضات المتوالية لأسعار النفط الخام.. وعدم الانسجام بين أعضاء مجلس إدارة المؤسسة

عام ونصف العام تقريبا مرت على تشكيل مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية شهدت خلالها الكويت تمرير أعقد المشاريع النفطية مثل مصفاة الزور والوقود البيئي المشاريع الكبرى التي كان ينظر إليها سابقا على أنها معضلة وكابوس مزمن لكافة القيادات النفطية السابقة بالإضافة إلى مجالس المؤسسة السابقة.

في مايو 2013 وعقب زلزال غرامة «كسي-داو» المليارية أقدمت السلطة التنفيذية على اتخاذ خطوات جريئة لإعادة تشكيل وهيكله القطاع النفطي وتعين قيادات نفطية من ذوي الخبرة والكفاءة، وإعطاء القيادات الجديدة فرصة لتعديل مسار القطاع النفطي ما وإحداث نقلة نوعية على كل الأصعدة.

وللتذكير يتشكل مجلس إدارة مؤسسة البترول من 6 أعضاء جميعهم من القطاع الخاص ومن ذوي الخبرة الطويلة في القطاع النفطي ما بين فنيين في الإنتاج والتكرير والمالية، عضوين منهم في غرفة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى عضوية وزير النفط كرئيس لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول كنائب للرئيس.

وخلال الفترة الماضية خرجت إشاعات من داخل أروقة مؤسسة البترول عن وجود توجه إلى إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة على الرغم من عدم انتهاء فترة صدور المرسوم الأميري بتعيين أعضاء المجلس. وفي هذا الصدد يقول عضو في مجلس إدارة المؤسسة (فضل عدم ذكر اسمه)

## اختلاف وجهات

## النظر في مجلس

## الإدارة حول

## مشاريع وقضايا

## نفطية أظهر عدم

## الانسجام



## ان استقرار النفطى اعتمد على

استمرار الشد والجذب، خاصة مع وجود البعض في القطاع الذين يضعون «العصا داخل الدولاب» ويهدفون إلى عدم استقرار القطاع النفطي.

ومن أهم العقبات التي واجهت القطاع النفطي في السابق تسييس العمل والصراعات الداخلية على المناصب والنفوذ على حساب المصلحة العامة، وفتحت هذه الصراعات الباب أمام تدخل السياسيين، وهذا التدخل الحق بالقطاع النفطي اضراا أعاق تنفيذ معظم المشاريع والبرامج

التطويرية والغنى بعضها كمصفاة الزور والوقود البيئي وتطوير حقول الشمال. ويتابع العضو قائلا: «مجلس الإدارة من الطبيعي أن يكون منسجما مع رؤى القيادة العليا، لكن هناك مجاميع اقتصادية تضغط لتحقيق أهداف ومصالح اقتصادية وتحتاج إلى مجلس إدارة جديد يستطيع أن يماشى تلك الأهواء.»

## ضغوط خارجية

ويقول عضو آخر في مجلس الإدارة ممتعض من الوضع أنه

أليه بأن اختلاف وجهات نظر يفسد للمود قضايا كثيرة. ويشير إلى أن وزير النفط له حق أصيل في إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة وذلك بما يتوافق مع تطلعات القيادة السياسية في الوقت الراهن وبما يتخدم مصالح الكويت النفطية.

لكن عضو ثالث لا يرى مشكلة في طرح وجهات النظر وحتى في إعادة تشكيل مجلس الإدارة إذ يقول: «إذا كان في إعادة تشكيل مجلس إدارة مؤسسة البترول فائدة للكويت وللقطاع النفطي، فيجب أن يشجع الجميع للحفاظ على مصادر البلد ومستقبل الأجيال، خاصة مع فقدان النفط الكويتي لأكثر من 65٪ من سعره، فالنفط يمثل العمود الفقري لاقتصاد الدولة، ومنى ما وصل إلى الانهيار، فستوهي الدولة بأكملها ويضيع مستقبل الأجيال القادمة.»

ويؤيد هذا العضو تشكيل مجلس جديد قادر على مواجهة تحديات أسعار النفط الحالية.

وفي سؤال حول انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية وجدوى تنفيذ مشاريع نفطية عملاقة، يطالب العضو بإجراء خطوات تصحيحية لتقليل الهدر الكبير في ميزانيات القطاع النفطي، التي تشهد هدرا كبيرا، وأصدر العديد من الأوامر التغيرية للمشاريع والتي يزيد قيمتها عن 25٪. ويضيف: «لابد من ضبط الهدر الكبير الذي يحدث في المشاريع النفطية، وتشديد الرقابة على الصرف، فكثير من المشاريع النفطية كانت مجالا خصبا للتبذير وهدر الأموال.»

بدأت في الفترة الأخيرة تظهر تأثيرات الضغوط الخارجية، حيث لوحظ خلال الاجتماعات السابقة في مجلس الإدارة اختلاف وجهات النظر بين الأعضاء على قضايا ومشاريع للقطاع النفطي خاصة المشاريع الخارجية التي تنفذها شركتي «كوفيك» و«البترول العالمية» والشركات التي تنمي بها أسعار النفط.

ويضيف: على الرغم من النقاش الصحي والمفيد لتلك القضايا والمشاريع من قبل الأعضاء إلا أن ذلك الأمر ينظر

## تجميد مؤقت لجميع مشاريع «كوفيك» الجديدة

كشفت مصدر في مؤسسة البترول الكويتية لـ «الأنباء» أن هناك توجه داخل المؤسسة بتجميد مؤقت لكافة المشاريع الجديدة التي من المتوقع أن تستثمر فيها شركة «كوفيك»، وذلك لعدم جدوى الدخول في مشاريع جديدة في الوقت الراهن بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط.

وقال المصدر انه على الرغم من توافر فرص استثمارية نفطية سائحة في ظل انخفاض أسعار النفط، إلا أن هناك تخوفا في مؤسسة البترول من الدخول في استثمارات نفطية قد تجلب للكويت المزيد من الخسائر.

وأضاف: «ينبغي إعادة النظر في بعض المشاريع الخارجية ذات الطابع الاستثماري بعيد المدى لعدم جدواها الاقتصادية وذلك لتوسع دائرة المخاطر حولها وضعف العائد المادي وارتفاع تكاليفها.»

كشفت مصدر في مؤسسة البترول الكويتية لـ «الأنباء» أن هناك توجه داخل المؤسسة بتجميد مؤقت لكافة المشاريع الجديدة التي من المتوقع أن تستثمر فيها شركة «كوفيك»، وذلك لعدم جدوى الدخول في مشاريع جديدة في الوقت الراهن بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط.

وقال المصدر انه على الرغم من توافر فرص استثمارية نفطية سائحة في ظل

## مشاريع نفطية داخلية على المحك

بإستمرار تلك الأسعار المنخفضة لعامين أو 3 أعوام. وأوضح أن هناك عددا من المشروعات الكبرى الموجودة على جدول أعمال القطاع النفطي يجب أن يعاد التفكير فيها طبقا للأوضاع الحالية للأسعار ووضع السوق العالمي، لاسيما وأن كلفة تلك المشاريع تتعارض كلياً مع ما يمر به السوق العالمي للنفط.

أبدت مصادر من داخل مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية لـ «الأنباء» تخوفاها من تعطيل حركة المشاريع النفطية الكبرى خاصة مع الانهيارات الكبيرة في أسعار النفط، مشيرة إلى أن الارتقاعات القياسية في تنفيذ المشاريع الكبرى التي تنفذها الكويت حاليا قد تدفع مجلس الإدارة إلى إعادة التفكير فيها من جديد، لاسيما مع انخفاض النفط والتوقعات

## أسعار النفط.. والتحدى



@ALTerkait\_hamad

حمد التركيت

مازالت أسعار النفط في هبوط طردي ولا أحد يعلم إلى أين ستنتهي، كل ما في الأمر أنها أصبحت مادة إعلامية يتنازلها المحللون والمسؤولون وأصبح هاجس دول أوبك المصدر للنفط هو كيفية التعامل مع الأسعار التي تقل عن سعر ميزانية تلك الدول، مما ينعكس على خطط التنمية فيها.

وفي الكويت، تمت الاستفادة من هبوط أسعار النفط بالمسارعة إلى تمرير قوانين الترشيد المجددة ومحاولة رفع الدعم عن كثير من السلع تحت مظلة هبوط أسعار النفط، بالرغم من أن ذلك لا يعادل قيمة شهر واحد من النفط المصدر على الأسعار الحالية؟!

الحل ليس في رفع الدعم، ولكن الوسيلة لمعالجة هذا الأمر والتغلب على التحدي هي بالعودة إلى توصيات IMF وWB واللجان والخبراء المختصين الذين اتفقوا جميعا في أن على الكويت المبادرة بعدة أمور:

● تفعيل دور القطاع الخاص لإيجاد رافد بديل عن النفط بتخصيص بعض القطاعات العامة وبالتالي إيقاف الهدر المالي فيها.

● ترشيد طرح مناقصات الدولة في البنى التحتية وإسناد ذلك إلى شركات خاصة تملك فيها الدولة نسبة تستطيع مراقبة مجريات الأمور فيها وليس إدارتها. وهذا ما سيوفر ملايين الدنانير على ميزانية الدولة، وتطبيق ذلك عن طريق نظام الـ B.O.T الذي أثبت نجاحه في مجالات متعددة على أرض الواقع.

● توجيه مؤسسة البترول للاستثمار المحلي في الصناعة النفطية والاستفادة من المشتقات النفطية في مشاريع صناعية تزيد من القيمة المضافة للنفط ومشتقاته بدلا من تصديرها.

● المشاركة مع القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي في إنشاء صناعات ومشاريع مشتركة تعتمد على النفط ومشتقاته في دول تستورد النفط الكويتي، وذلك عبر إقامة مصاف للنفط مرتبطة بمجمعات بتروكيماوية صناعية مثلما تم مؤخرا في فينتام.. ولعل تركيا من الدول الناهضة اقتصاديا وموقعها الاستراتيجي المثل على البحر المتوسط بدلا من تصدير النفط إلى مصافي المؤسسة في أوروبا.

● تفعيل الاستفادة من الموارد غير النفطية التي تتمتع بها الكويت مثل الموانئ التابعة لها، خصوصا «ميناء مبارك» والاستفادة بتخصيص هذا الميناء وتشغيله عن طريق الشركات العالمية بالمشاركة مع القطاع الخاص للاستفادة منه كمورد مالي اقتصادي غير النفط.

التحدي الكبير ليس في رفع الدعم وزيادة الرسوم فإن ذلك كله لن يوفر على الدولة الملايين، بل تحويل النفط ومشتقاته إلى مشاريع صناعية تخدم الوطن وأبناء الوطن حاضرا ومستقبلا.

## النفط الكويتي يرتفع 41 سنتا ليبلغ 40,85 دولارا

كويتا: ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس الأول 41 سنتا ليستقر عند مستوى 40,85 دولارا مقارنة بـ 40,44 دولارا للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي. وفي الأسواق العالمية ارتفعت عقود مزيج برنت تسليم مارس 1,9 دولار ما يعادل 3,94٪ لتصل إلى مستوى 50,17 دولارا للبرميل، كما ارتفعت أسعار عقود الخام الأمريكي الخفيف تسليم فبراير 2,4 دولار وهو ما يعادل 5,28٪ لتسجل عند التسوية 48,69 دولارا للبرميل.

## الميزانية السنوية للمجلس تقدر بـ 45 ألف دينار

# هل يواجه «الأعلى للبترول» التقشف الحكومي ويستمر في عطائه؟



محمد الهاجري

## الهاجري: المجلس

## دوره تنفيذي

## وليس إشرافياً..

## وقوته استمدها من

## مرسوم إنشائه



لها أهداف معينة لا تعوضها أجهزة حكومية قائمة في حالة الإلغاء، فتركيبه عضويتها تجمع بين الخبرة المختلفة والمؤهلات المتنوعة التي ترتبط بعمل مجلس ما، وهي بمنزلة هيئة استشارية عليا تعطي رأي فني متخصص بالمواضيع التي تطرح عليها وهي تضي نوعا من الحيادية على القرار الحكومي.

وذكر أن المجلس الأعلى للبترول ليس دوره استشاري وإنما له طابع تنفيذي وتم منحه تلك الثقة بناء على مرسوم تشكيله والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها لرسم السياسة العامة للثروة النفطية، كما جاء قانون إنشاء مؤسسة البترول الكويتية بزيادة من الصلاحيات التنفيذية للمؤسسة وشركتها التابعة.

وتابع الهاجري قائلاً: «التلميح والتلويح بإلغاء المجلس بذريعة خفض النفقات والتشرف لا معنى له إذا عرفنا قيمة المكافأة المدنية التي يتقاضاها أعضاء المجلس الأعلى، لذلك فإن أي تقصير في عمل أي من المجالس العليا ليس له علاقة بالنفقات وإنما بالدور المطلوب منها وهذا يلقي باللائمة على مجلس الوزراء في آلية ومعايير اختيار الأعضاء أولا ومن ثم على نظام وإجراءات ومواعيد الاجتماعات والمواضيع المدرجة عليها ومسؤولية متابعة

القرارات وتنفيذها»، واختتم الهاجري حديثه قائلاً: «في رأيي فإن للمجالس العليا بالإضافة إلى ما سبق دور إشرافي ورقابي على عمل الأجهزة التي يضطلع بمسؤولياتها، وهذا السبب الذي قد يجعل بعض الوزراء يمتنع زوال هذه المجالس وليس أي سبب آخر.»

وجهة نظر الهاجري، يتفق معها عضو آخر في المجلس فضل عدم ذكر اسمه لـ «الأنباء»، حيث قال إن فكرة إلغاء المجلس الأعلى للبترول بذريعة ترشيد الإنفاق لا يقبلها العقل ولا المنطق، إذا ما علمنا أن الميزانية السنوية للمجلس في حدود 45 ألف دينار، وفي المقابل يجتمع المجلس سنويا فيما يزيد عن 4 إلى 5 مرات، بالإضافة إلى اجتماعات اللجان المنبثقة من المجلس مثل لجنتي المالية والإستراتيجية.

وأضاف: «عقدت اللجنة المالية آخر اجتماعاتها يوم الأربعاء الماضي لمناقشة الميزانية السنوية لمؤسسة البترول الكويتية، وتم إحالتها إلى الأعلى للبترول لاعتمادها وإقرارها في اجتماع لاحق.»

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للبترول يضم 5 وزراء دائمين بين أعضائه من بينهم وزير النفط والتجارة إضافة إلى محافظ البنك المركزي ورئيس الوزراء.



هل ستلجأ الحكومة إلى إلغاء المجلس الأعلى للبترول في ظل انخفاض أسعار النفط بذريعة التقشف وتقليص النفقات؟

## سرك X بير

### تأجيل مصفاة الصين

علمت «الأنباء» من مصادرها شركة سيتوبيك الصينية شريك الكويت في مشروع مصفاة الصين اتخذت قرارا مؤخرا بتأجيل افتتاح مصفاة الصين إلى عام 2018 بدلا من الموعد الذي كان مقررا في 2016، وذلك نظرا لتأخر عمليات الإنشاء والتشديد.

□ □ □

### إضاءة تجميلية

تعاقبت مؤسسة البترول مع إحدى الشركات المختصة في الكهراء لتزويد إضاءة تجميلية على مبنى المؤسسة بقيمة 50 ألف دينار، حسب مصادر لـ «الأنباء».

□ □ □

### بصمة الخفي

يقولون ان اللجنة التنفيذية للعاملين في المنطقة المقسومة في الخفجي ستوقع تطبيق نظام البصمة على العاملين الكويتيين في المنطقة.

□ □ □

### وفاة عامل

لقي عامل مصرعه في مصفاة الشعيبة يوم الخميس الماضي، وذلك لاستنشاقه غاز h2s السام.

□ □ □

### المشتريات في «الناقلات»

كشفت مصدر في شركة ناقلات النفط الكويتية أن لائحة المشتريات في الشركة لا تتضمن حدا أعلى لأوامر الشراء، وذلك الأمر يؤدي إلى ضعف الرقابة والضغط الداخلي على أعمال قسم المشتريات، مشيرا إلى أن قسم المشتريات يقوم أحيانا بدفع الفواتير الخاصة بالعقود عن طريق أوامر الشراء وليس عن طريق قسم المدفوعات.